Office of the Permanent Representative of
the Syrian Arab Republic to the United
Nations Environment Programme
(UNEP) - Nairobi
(Dar es Salaam)

مكتب المندوب الدائم للجمهورية العربية
السورية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة
– نيروبي
(دار السـلام)

CPR 135th meeting
14 June 2016
Statement of the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic
on agenda items 3 and 4

شكراً السيد الرئيس :

أود أن أتقدم في البداية بالشكر للمدير التنفيذي السيد أكيم ستينر على تقريره الهام والمفيد . كما يسعدني أن أشيد بالتنظيم الجيد والحضور المميز خلال الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة يونيا 2 والنتائج التي خرجت عنها .

وأود أن أشير إلى أن ما حصل في الساعات الأخيرة من الاجتماع ، خلال طرح مشروع القرار المتعلق بغزة ، يستوجب التأمل والتوقف ملياً ويجب أن يكون درساً للأمانة العامة. ففي أية عملية سياسية أو فنية تقودها الحكومات فإنه من غير المقبول اطلاقاً ألا تتحلى الأمانة العامة لأية منظمة بالحيادية والنزاهة المطلوبة . وأود أن أعبر عن تقديرنا للتوضيح الذي قدمه المدير التنفيذي بخصوص هذه المسألة لكنني أود الاضافة أن بقاء القضية معلقة قد توحي للكثيرين بوجود معايير مزدوجة ذات بعد سياسي في منظمة ولايتها ذات طابع فني وتقني بامتياز . فمشروعية القرارت الـ /25/ التي تم تبنيها ستبقى موضع تساؤل وشك لدى الكثير من الدول لجهة مدى توفر النصاب المطلوب طالما بقي القرار الـ /26/ المتعلق بغزة معلقاً دون أي توضيح مقنع أو تفسير منطقي لتعليق نتائج التصويت عليه .

نؤيد ما ورد في بيان المدير التنفيذي بأن غزة ليست المكان الوحيد في العالم الذي يحتاج لمساعدة تقنية ، فهناك أماكن أخرى كثيرة في العالم بحاجة لتقديم المساعدة التقنية من اليونيب. لكن مشروع قرار غزة هو قضية مبدأ وانسجام مطلوب من الدول الأعضاء وكذلك الأمانة العامة أن تؤكد التزامها بتحقيقه واحترامه . إننا ندرك أن هذه المنظمة ليست المكان المناسب لحل خلافات سياسية لكننا سنضطر لاستخدام عبارات ذات طابع سياسي عندما تفرض السياسة نفسها في محفل ذو طابع فني مثل اليونيب.

لقد تم تبني مشروع القرار الفلسطيني في اليونيب عدة مرات في السابق، فلماذا أصبح محل استهجان البعض فقط في اليونيا 2 . وإذا كان التوافق هو العرف السائد في عملية تبني قرارات اليونيب فلماذا تم خرق هذا العرف عندما تعلق الأمر بقرار غزة . إن ما يدعو للإستغراب هو أن تطلب دولة كبرى من مجموعة الـ 77 والصين ، وهي مؤلفة من 135 دولة ، سحب مشروع القرار في حين لم تتجرئ تلك الدولة الكبرى ذاتها على الطلب من دولة واحدة ووحيدة سحب طلب التصويت عليه ، وهو ما أدى لفشل التوافق .

وأود أن أختم بالتأكيد على تأييد ما جاء في كلمة سفير الباكستان لجهة وجود تساؤلات تحتاج لايضاحات من أجل خلق الانسجام المطلوب في عمل اليونيب . كما نؤيد ما ورد في

بيان مندوبة الأرجنتين لجهة ضرورة اعادة النظر بالنظام الداخلي لليونيب لجعله أكثر وضوحاً وانسجاماً مع القواعد الاجرائية النافذة في المنظمة الأم - الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة .

وشكراً السيد الرئيس .